شبكة المعلومات الجامعية

بسم الله الرحمن الرحيم

شبكة المعلومات الجامعية

شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

شبكة المعلومات الجامعية

جامعة عين شمس

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها علي هذه الأقراص المدمجة قد أعدت دون أية تغيرات

يجب أن

تحفظ هذه الأقراص المدمجة بعيدا عن الغبار

كلية الحقوق

قسم القانون الجنائي

رسالـة بعنوان

المواجهة الجنائية لجريمة تمويل الإرهاب في ضوء الاتفاقيات الدولية والتشريع المصري" دراسة مقارنة "

إعداد الباحث

كمال أحمد يوسف النيص

لنيل درجة الدكتوراة في الحقوق

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

الأستاذ الدكتور/ مدحت عبد الحليم رمضان **"رئيسًا"**

أستاذ القانون الجنائي بكلية الحقوق –جامعة القاهرة

الأستاذ الدكتور/ طارق أحمد فتحي سُرور **"مشرفًا وعضوًا"**

أستاذ القانون الجنائي ومدير معهد قانون الأعمال الدولية بكلية الحقوق–جامعة القاهرة

المستشار الدكتور/ محمد سمير محمد زكي **"عضوًا "**

نائب رئيس محكمة النقض

٢٠١٩

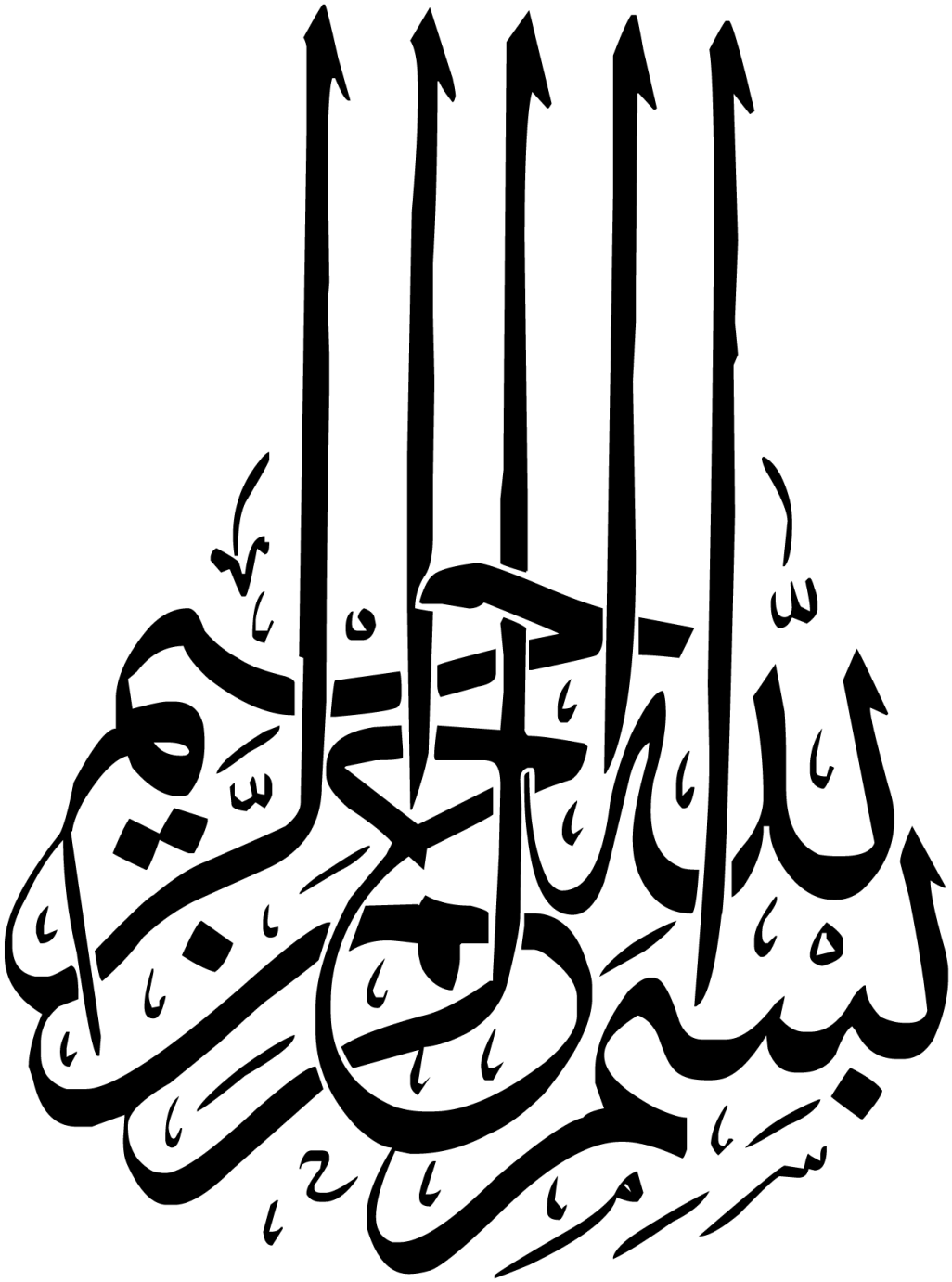
بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾

سورة المائدة: الآية (٣٣)

إهـــــداء

إلى النور الذي ينير لي درب النجاح . . . أبي

ويا من علمتني الصمود مهما تبدلت الظروف . . . أمي

وإلى من تحملت وجعي وألمي والتي بصبرها أبصرت النور وبحبها سكنت الفرحة قلبي . . .

حبيبتي رفيقة دربي وحياتي زوجتي، أنتِ وأنا معا سنكمل بقية الحلم . . .

إلى أبنائي كارم وكنان قُرة عيني الذي اسأل الله لهما الهداية والتوفيق

أُهدي هذه الرسالة

شكر وتقدير وعرفان وامتنان لجنة المناقشة

يقول الله-تعالى- "**وَمَن شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّي غَنِيٌّ كَرِيمٌ**" . سورة النمل ٢٧، الآية (٤٠) .

انطلاقاً من الآية السابقة فإني أحمد وأشكر الله –تعالى– فهو رب نعمتي، وسبب كل خير عليّ، وأُصلي وأُسلم على رسولنا سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، معلم الناس الخير والهدى، دون أن يأخذ على تعليمه أجرا، فجزاه الله– تعالى– عني وعن المسلمين، وعن الخلق أجمعين خير ما جزى نبيًا عن قومه .

وأشكر الله تعالى أن سَخر لي الأقدار ومنح رسالتي شرفًا عظيمًا أن يكون سعادة الأُستاذ **القدير والعالم الجليل الدكتور /مدحت رمضان،** أستاذ ورئيس قسم القانون الجنائي "الأسبق" بكلية الحقوق جامعة القاهرة، رئيسا للجنة الحكم على الرسالة، ليفيض علينا من علمه، ويسبغ عليّ من توجيهاته السديدة، فلسعادتكم جزيل الشكر وعظيم الإمتنان .

ثم أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ الدكتور/ طارق سُرور على تفضله بالإشراف على هذه الرسالة منذ ان كانت فكرة حتى اصبحت مشروعا منجزا ،وما حظيت به من توجيهات رشيدة وملاحظات صائبة أفادت الرسالة لتخرج بهذه الصورة، فكان لي نعم العون والموجه والناصح، فمنحني من وقته الثمين وعلمه الغزير واخلاقه الجّمة، وعلمني ابجديات البحث العلمي وكان حريصا على تحري الدقة والموضوعية بحسن التوجيه والمتابعة، فكان صبورًا عليّ علمًا وعملاً، فلسيادتكم جزيل الشكر وعظيم الامتنان والتقدير، والله اسال ان يبقيكم مشعلاً ونورًا يهتدي بعلمكم الاجيال .

كما أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان الى سعادة **المستشار الدكتور/محمد سمير محمد زكي** نائب رئيس محكمة النقض، على تفضله بالاضطلاع والاشتراك في مناقشة هذه الرسالة والحكم عليها، وإنها لفرصة عظيمة أن أنهل من علمه وأتشرف في سماع نصائحه وتوجيهاته الكريمة، فجزاه الله عني كل خير

وأشكر جامعة القاهرة بهيئاتها التدريسية وطواقمها الادارية . . .التي أتاحت لي هذه الفرصة للدراسة فيها، ولا ننسى أن نوجه تحية اكبار واجلال واعتزاز لشعبنا المصري العظيم الذي سطر ويسطر كل يوم بطولات وانجازات عظيمة في شتى المجالات ولوقوفه مع عدالة قضيتنا على مر السنين . . . فلسابقين الكرام مني خالص الشكر والعرفان على ما بذلوه من جهد في إنجاح هذه الرسالة، وأساله سبحانه ان يجعل عملي صالحًا مقبولاً خالصًا لوجهه الكريم، وان يجعلني ممن تعلم العلم وعلمه، وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين .

الباحث

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الاستهلال	أ
الآية القرآنية	ب
الإهداء	ت
شكر وتقدير وعرفان وامتنان لجنة المناقشة	ث
قائمة المحتويات	ج
المقدمة	١
الباب التمهيدي **ماهية تمويل الإرهاب ومصادر تمويله وأوجه إنفاقه**	٨
الفصل الأول ماهية تمويل الإرهاب	٩
المبحث الاول: تعريف الإرهاب في اللغة والاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية.	١٠
المطلب الأول تعريف الإرهاب في اللغة	١٠
المطلب الثاني تعريف الإرهاب في الاتفاقيات الدولية	١١
الفرع الأول تعريف الإرهاب في الاتفاقيات الدولية	١٢
الفرع الثاني تعريف الإرهاب في الاتفاقيات الإقليمية	١٤
المطلب الثالث تعريف الإرهاب في التشريعات الوطنية	٢١
المبحث الثاني تعريف تمويل الإرهاب في اللغة والاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية	٣٥
المطلب الأول تعريف التمويل في اللغة	٣٧
المطلب الثاني تعريف تمويل الإرهاب في الاتفاقيات الدولية	٣٨
المطلب الثالث تعريف تمويل الإرهاب في التشريعات الوطنية	٤٤
الفصل الثاني مصادر تمويل الإرهاب وأوجه الانفاق	٥٢
المطلب الأول المصادر الذاتية "الداخلية" لتمويل الجماعات الإرهابية	٥٦
الفرع الأول المصادر الذاتية "الداخلية" ذات المنبع المشروع لتمويل الإرهاب	٥٧
الفرع الثاني المصادر الذاتية " الداخلية " غير المشروعة لتمويل الإرهاب	٦٧
المطلب الثاني المصادر الخارجية لتمويل الجماعات الإرهابية	٦٩
المبحث الثاني أوجه إنفاق الجماعات الإرهابية	٩٠
القسم الأول **الأحكام الموضوعية والإجرائية لجريمة تمويل الإرهاب في التشريع المصري والمقارن**	٩٥
فالباب الأول الأحكام الموضوعية لجريمة تمويل الإرهاب في التشريع المصري والمقارن.	٩٦

الفصل الأول طبيعة جريمة تمويل الإرهاب	٩٧
المبحث الأول الطبيعة القانونية لجريمة تمويل الإرهاب	٩٧
المبحث الثاني علاقة جريمة تمويل الإرهاب بغيرها من الجرائم	١٠١
المطلب الأول علاقة جريمة تمويل الإرهاب بما يتشابه بها	١٠١
المطلب الثاني العلاقة بين جريمة تمويل الإرهاب وجريمة غسل الاموال	١٠٦
الفرع الأول نقاط التشابه بين جريمتي تمويل الإرهاب وغسل الأموال.	١٠٨
الفرع الثاني نقاط الاختلاف بين جريمتي تمويل الإرهاب وغسل الأموال.	١١١
الفصل الثاني أركان جريمة تمويل الإرهاب والعقوبات المقررة لمرتكبيها	١١٦
المبحث الأول أركان جريمة تمويل الإرهاب	١١٧
المطلب الأول الركن المادي في جريمة تمويل الإرهاب	١١٨
الفرع الأول السلوك الإجرامي في جريمة تمويل الإرهاب	١١٨
الفرع الثاني النتيجة الاجرامية في جريمة تمويل الإرهاب	١٤٤
الفرع الثالث العلاقة السببية في جريمة تمويل الإرهاب	١٤٨
المطلب الثاني الركن المعنوي في جريمة تمويل الإرهاب	١٥١
الفرع الأول العلم في القصد الجنائي العام في الركن المعنوي في جريمة تمويل الإرهاب	١٥٤
الفرع الثاني الإرادة في القصد الجنائي العام بالركن المعنوي في جريمة تمويل الإرهاب	١٥٨
المبحث الثاني العقوبات والتدابير الإحترازية المقررة لإرتكاب جريمة تمويل الإرهاب	١٦٣
المطلب الأول العقوبات المقررة لإرتكاب جريمة تمويل الإرهاب	١٦٤
الفرع الأول العقوبات المقررة لجريمة تمويل الإرهاب على الشخص الطبيعي	١٦٦
الفرع الثاني العقوبات المقررة للشخص الإعتباري في جريمة تمويل الإرهاب	١٨١
الفرع الثالث الأحكام المتعلقة بالأعذار القانونية الخاصة	١٩٣
المطلب الثاني التدابير الإحترازية المقررة لمرتكبي جريمة تمويل الإرهاب	٢٠١
الباب الثاني **الذاتية الاجرائية في جرائم تمويل الإرهاب في التشريع المصري والمقارن**	٢٠٨
الفصل الأول آليات الادراج على قوائم الإرهاب والآثار القانونية المترتبة عليها	٢٠٩
المبحث الأول آلية ادراج الجماعات والافراد على قوائم الإرهاب في القانون المصري	٢١٠
المطلب الأول الاساس القانوني للإدراج على قوائم الكيانات الإرهابية والإرهابيين	٢١٣
المطلب الثاني آليات إدراج الكيانات والأشخاص على قوائم الإرهاب في القانون المصري والتطبيقات القضائية	٢١٧
الفرع الأول آليات إدراج الكيانات والأشخاص على قوائم الإرهاب في القانون المصري	٢١٧
الفرع الثاني التطبيقات القضائية على إدراج الكيانات الإرهابية والإرهابيين في مصر	٢٢٦

المطلب الثالث تصنيف الجماعات الإرهابية والإرهابيين في القانون المقارن	٢٣٦
الفصل الثاني الإختصاص القضائي العالمي وآليات مكافحة جريمة تمويل الإرهاب	٢٤٧
المبحث الأول الاختصاص الجنائي العالمي في مجال جريمة تمويل الإرهاب	٢٤٨
المطلب الأول الإختصاص الجنائي العالمي في مجال جريمة تمويل الإرهاب في التشريع المقارن	٢٥٠
المطلب الثاني الإختصاص الجنائي العالمي في مجال جريمة تمويل الإرهاب في التشريع المصري	٢٥٣
المبحث الثاني الآليات الوطنية لمكافحة جريمة تمويل الإرهاب	٢٥٦
المطلب الأول وحدات التحريات المالية	٢٥٨
المطلب الثاني وحدات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	٢٦٤
الفرع الأول وحدة مكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب في مصر	٢٦٥
الفرع الثاني وحدة المتابعة المالية الفلسطينية	٢٧٤
القسم الثاني **الجهود الدولية في تجفيف منابع تمويل الإرهاب**	٢٧٩
الباب الأول المواجهة الدولية الموضوعية لتمويل الإرهاب	٢٨٠
الفصل الأول الإطار القانوني الدولي لمواجهة تمويل الإرهاب	٢٨٥
المبحث الاول الإتفاقيات الدولية لمواجهة تمويل الإرهاب	٢٨٦
المطلب الأول الاتفاقيات الدولية لمواجهة تمويل الإرهاب	٢٨٧
الفرع الأول الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب لعام ١٩٩٩م	٢٨٨
الفرع الثاني الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمصادرة وتجميد الأموال المتحصلة من الجرائم	٢٩٩
المطلب الثاني الاتفاقيات الاقليمية لمواجهة جريمة تمويل الإرهاب	٣٠٢
المبحث الثاني قرارات الأمم المتحدة في مكافحة تمويل الإرهاب	٣٠٨
المطلب الاول قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة في مكافحة تمويل الإرهاب.	٣٠٩
المطلب الثاني قرارات مجلس الامن للأمم المتحدة في مكافحة تمويل الإرهاب.	٣١٣
الفصل الثاني الأحكام الخاصة بتمويل الإرهاب في الاتفاقيات الدولية	٣٣١
المبحث الأول الاحكام الموضوعية لتمويل الإرهاب في الاتفاقيات الدولية	٣٣٣
المطلب الأول الركن المادي لتمويل الإرهاب في الاتفاقيات الدولية	٣٣٤
المطلب الثاني الركن المعنوي لتمويل الإرهاب في الاتفاقيات الدولية	٣٤٦
المبحث الثاني الأحكام الإجرائية لمكافحة تمويل الإرهاب في الاتفاقيات الدولية	٣٤٨
المطلب الأول الاحكام الاجرائية لمكافحة تمويل الإرهاب في الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب لعام١٩٩٩م	٣٥٠

المطلب الثاني الأحكام الإجرائية لمكافحة تمويل الإرهاب في الإتفاقيات والقرارات الدولية	٣٦٣
الباب الثاني **آليات مكافحة تمويل الإرهاب على المستوى الدولي**	٣٧٤
الفصل الاول: الآليات الدولية لمكافحة تمويل الإرهاب .	٣٦٧
المبحث الأول فريق العمل المالي الدولي "(Financial Action Task Force (FATF"	٣٧٧
المطلب الأول مراحل تطوير فريق العمل المالي الدولي" Financial Action Task Force (FATF)"وآلياته في مكافحة جريمة تمويل الإرهاب	٣٧٧
المطلب الثاني توصيات فريق العمل المالي الدولي في مكافحة جريمة تمويل الإرهاب	٣٨٤
المبحث الثاني لجان مجلس الامن الدولي للأمم المتحدة المعنية بمكافحة الإرهاب وتمويله	٣٩٥
المطلب الأول اللجان المنشئة بقرارات مجلس الامن الدولي للأمم المتحدة	٣٩٦
المطلب الثاني لجنة مكافحة الإرهاب Counter-Terrorism Committee	٤٠٠
الفصل الثاني الآليات الإقليمية لمكافحة جريمة تمويل الإرهاب	٤١٠
المبحث الاول: مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" Middle East & North Africa Financial Action Task Force "	٤١٢
المبحث الثاني دور مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مكافحة تمويل الإرهاب	٤٢٠
الخاتمة	٤٢٤
النتائج	٤٢٥
التوصيات	٤٢٧
المصادر والمراجع	٤٣٢

المقدمة:

تُعد الجريمة فِعلًا إنسانيًا متوقعًا، فمن الممكن التصدي لها قبل وقوعها بمختلف الوسائل، أما انتظار وقوعها وملاحقة مرتكبيها بعد حدوثها يعد إهمالاً وتقصيرًا في تدابير وقاية المجتمع من الجريمة؛ وعليه فالعمل على إيجاد الآليات التشريعية الموضوعية والإجرائية لمنع الجريمة قبل وقوعها هو من أبرز محددات السياسة الجنائية الحديثة.

وتتطلب الجريمة الدعم المادي والمعنوي من أجل تحقيق أهدافها، وتعد جرائم الإرهاب من أكثر الجرائم التي تحتاج للتمويل، سواء كان تمويلا ماديا أو معنويا، ونظراً لأن العمليات الإرهابية ضخمة فهي تحتاج إلى مصادر تمويل متعددة ومختلفة لسد النفقات، ويُعتبر التمويل العصب الرئيسي لإرتكاب جرائم الإرهاب، وبمثابة الماء للشجرة الخبيثة، أو كالأكسجين لاستمرار الحياة، وعليه يُعتبر تمويل الإرهاب أحد أبرز التهديدات على الصعيد الدولي والوطني وذلك من خلال إمداد الجماعات الإرهابية بالأموال، والمعدات اللازمة لتنفيذ نشاطاتهم الإجرامية المختلفة بسهولة كبيرة.

وحيث إن التمويل جزءُ مهمٌ من جرائم الإرهاب، لذلك أقرت دول العالم العديد من الاتفاقيات الدولية المتخصصة في مكافحته، وذلك في إطار مكافحة جرائم الإرهاب التي تستمد قوتها بازدياد حجم التمويل بأشكاله المختلفة، وتبدو الحاجة ملحة إلى تفعيل هذه الاتفاقيات وإصدار تشريعات داخلية لكل بلد لتجريم تمويل الإرهاب وتجفيف منابعه، وذلك من خلال مكافحته قبل وقوعه، وسد باب التمويل، ومعاقبة مرتكبيه، وفقاً لقوانيين صارمة وعادله تحقق الزجر والردع معاً.

وتُمثل مُكافحة جريمة تمويل الإرهاب الجبهة الأساسية في الحرب على الإرهاب؛ وذلك لأن المال يُعتبر عصب الجماعات الإرهابية، والمكون الأساسي لها، فمن خلال تمويل هذه الجماعات تتمكن من تجنيد الإرهابيين، وتُعدهم وتُدربهم بواسطته، وتُوفر به المُستلزمات الضرورية، وأدوات التنفيذ من أسلحة، ومتفجرات، وآلات، وهكذا، فالتمويل هو أساس نجاح العمليات الإرهابية، والعنصر الفاعل في تحقيق أهدافها.

وقد أخذت ظاهرة تمويل الإرهاب أبعاداً خطيره لا تستهدف الدول التي تتركز بها عمليات التمويل فحسب، بل أيضاً دولاً أخرى، وذلك لأن هذه الظاهرة وأثارها الناتجة عنها أصبحت تمارس على مستوى واسع، بهدف التمويه على مصادر تلك الجماعات الإرهابية المالية الداعمة لتنفيذ مخططاتها ولتفادي مصادرتها من قبل الدول، وهذا ما لفت أنظار المجتمع الدولي الذي يسعى إلى إيجاد آليات مثلى لمكافحة الإرهاب وتجفيف منابعه، إلى جانب الإشكاليات القانونية التي تفرضها على تلك الجماعات الإرهابية في تحقيق التمويل الخاص بها، سواء في نطاق الأنظمة أو القوانين الجنائية الدولية والوطنية فيما يتعلق بالتكييف القانوني للإرهاب أولاً ولتمويله ثانياً.

ومن هنا يجد الباحث التباين واضحًا في مواقف التشريعات الوطنية في هذا الخصوص، وأيضاً إمكانية تطويع قواعد الاختصاص الجنائي الدولي بما يتيح ملاحقة الممولين وعمليات التمويل لمثل هذه الجرائم بوصفها جرائم سابقه لجرائم أُخرى لاحقة؛ فاتجهت المنظمات الدولية والإقليمية خلال الفترة الزمنية الأخيرة، وخصوصاً بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، إلى صياغة عدد من

الاتفاقيات في هذا الشأن، والتي استهدفت في مجموعها تشكيل سياسه جنائية عالمية جديده وإرساءها لمواجهة تمويل الإرهاب تتركز على عدد من المحاور بحيث تشمل مواجهة عمليات تمويل الإرهاب جنائيا في التشريعات الوطنية، وتطوير التعاون الاقليمي والدولي، وإحكام الرقابة على الأنظمة المالية والمصرفية وغيرها .

وتمثلت أبرز معالم الجهود الدولية في مكافحة تمويل الإرهاب من خلال الاتفاقيات والقرارات الدولية والإقليمية، ومن أهمها الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب لعام١٩٩٩م والتي تمت الموافقة عليها في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورة الرابعة والخمسين في جلستها رقم (٧٦٠)في ٩ديسمبر١٩٩٩م،وتم التوقيع عليها من ممثلي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في١٠/٤/٢٠٠٠م، بالإضافة إلى الإتفاقيات الإقليمية وبخاصة الإتفاقية العربية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لعام٢٠١٠م، والتي جاءت لتعزيز الجهود على المستوى العربي في إطار جامعة الدول العربية.

وينصبُّ موضوع هذه الدراسة على رصد المواجهة الجنائية لجريمة تمويل الإرهاب وتحليلها في ضوء الاتفاقيات الدولية والتشريع المصري "دراسة مقارنة"، من خلال التركيز على التجريم في الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية، والجهود الدولية والإقليمية التي ترتكز عليها في عمليات المكافحة، حيث إن البداية الحقيقية في أعمال المكافحة تتمثل على الصعيد الدولي والإقليمي، فالجهود الدولية تتسارع للقيام بدور فاعل، لتعزيز تنسيق تدابير المكافحة ودعم التعاون الدولي.

ويتجه هذا البحث إلى دراسة الإطار القانوني لمكافحة تمويل الإرهاب في جمهورية مصر العربية في ضوء الاتفاقيات الدولية ولاسيما الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، والتي صدقت عليها مصر بقرار رئيس الجمهورية رقم (٤٢٦) لسنة٢٠٠٤م بشأن الموافقة على هذه الاتفاقية.

ودعت الطبيعة الخاصة لتجريم تمويل الإرهاب إلى تكاتف الجهود الدولية لمكافحتها، ذلك من خلال استشعار العالم مبكرا لهذه المخاطر، وإن أمضى الأسلحة لمواجهتها هو التعاون الدولي والإقليمي وتبادل الخبرات والمعلومات.

وتعد الأموال التي تتولد عن الأنشطة الإجرامية والتي يصعب إخفاؤها الدليل الأول على الجريمة، ومن المؤكد أن تمويل الإرهاب من متحصلات الجرائم يمكن الكشف عنه من خلال وجود آليات تنبيه ملائمه تابعة لأجهزة رقابية متخصصة، كوحدات التحريات المالية، ومنذ نهاية ثمانينات القرن الماضي سعت الدول إلى إقامة آليات متخصصة لضمان إمكانية تحديد الأموال المتحصلة من الجريمة وحجزها ومصادرتها حيثما وجدت، ومن خلال إنشاء فريق العامل المالي FATF.

وتُمثل محاربة تمويل الإرهاب جبهة أساسية في الحرب على الإرهاب ذاته، من خلال قطع تدفق التمويل عن الجماعات الإرهابية؛ فالذين يمولون الإرهاب ليسوا أقل خطرا ممن يرتكبون الجرائم الإرهابية، فالوقوف في وجه الإرهاب لا يتعلق بإلحاق الهزيمة به، بل يتعلق بمحاصرة البيئة التي تحتضنه، وتضيق الخناق على الإرهابيين بحيث يصعب عليهم تحقيق أهدافهم والوصول إلى مراميهم.

وعلى أيه حال، يمكن القول بأنه في أعقاب أحداث١١أيلول/سبتمبر٢٠٠١م،أصبح الإرهاب أحد السمات البارزة التي ميزت القرن الماضي، نظرًا لكونه الخطر الحقيقي الذي يواجه الوجود البشري

وحضارته وإنجازاته، وذلك لاتساع الأنشطة الإرهابية وزيادة ممارستها في العديد من مناطق العالم، نظرًا لإزدياد الجماعات الإرهابية وتنوعها وإستخدامها للعنف وسيلة لتحقيق أهدافها، وعدم الالتزام في تصرفاتها بأي مبادئ قانونية أو دينية أو أخلاقية، ووجود شبكات عديدة للجماعات الإرهابية على المستوى الداخلي والدولي، وسعيها للحصول على الأموال والمعدات والأدوات اللازمة لتنفيذ أعمالها الإرهابية، واستخدامها أسلحة متطورة وعدم تمييزها بين المدنيين والعسكريين.

ومن جانبه، فقد أنشأ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لجان لمكافحة الإرهاب بموجب العديد من القرارات، أهمها القرار رقم (٢٠٠١/١٣٧٣) والتي أُسندت إليها ولاية رصد تنفيذ القرار الذي يحث الدول على منع تمويل الأعمال الإرهابية وقمعه، وللامتثال لأحكام القرار قامت العديد من دول كثيرة تستجيب لهذه الالتزامات من خلال استخدام تدابير وقائية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وعلى الصعيد الإقليمي عملت الدول العربية على محاربة الإرهاب من خلال قيامها بالتوقيع على الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب لعام١٩٩٨م، والمبرمة في القاهرة بتاريخ ٢٢نيسان/إبريل، بالإضافة إلى إتفاقية دول مجلس التعاون الخليجي لمكافحة الإرهاب الموقعة في الكويت بتاريخ ٤أيار/مايو٢٠٠٤م، واستمرارا للجهود العربية في مكافحة تمويل الإرهاب وفي إطار التعاون فيما بينهما فقد وقعت الدول العربية على الاتفاقية العربية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لعام٢٠١٠م.

وفي الإطار الإسلامي انضمت الدول العربية إلى معاهدة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب الدولي التي أقرها مؤتمر وزراء خارجية المنظمة في دورتها السادسة والعشرين المنعقدة في العام١٩٩٩م في محاولة لاحتواء ظاهرة الإرهاب وتنسيق الجهود بالإستناد إلى قاعده معلومات أمنية مشتركة، ونلاحظ أيضا انضمام الدول العربية في القارة الإفريقية إلى الإتفاقية الإفريقية١٩٩٩م لمكافحة الإرهاب.

ولما كانت عمليات تمويل الإرهاب ذات خصوصية فقد حازت على الاهتمام الدولي، إلا أن الباحث يلاحظ ان موضوع تمويل الإرهاب لم يتناوله الباحثون بالدراسات العلمية المتخصصة، كما تناولوا الإرهاب بشكل عام، رغم أهمية هذا الموضوع الذي هو جزء لا يتجزأ من الإرهاب، ولا يقوم الإرهاب إلا به كما تقدم.

ويلاحظ أن هناك طرقًا متعددة ووسائل لتمويل الجرائم الإرهابية تتمثل بالدعم المادي والمعنوي؛ سواء كان هذا التمويل من الدول أو الجماعات أو الأفراد، ويمكن أن يكون تَمويل النشاطات الإرهابية عن طريق ارتكاب جرائم أخرى ومنها؛ السطو المسلح على البنوك ومحلات الصرافة وصاغة الذهب، وإحتجاز الرهائن وطلب الفدية.

ولا شك أن هناك العديد من العوامل التي تساهم في تسهيل تمويل الجرائم الإرهابية وأهمها ضعف التشريعات في مكافحة جريمة تمويل الإرهاب، وضعف الوسائل الرقابية على حركة الأموال.